مجلة
ISSN : 2617 -5894
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - اليمن
المجلد (17) العدد (2)
ديسمبر 2022م

تحقيق القراءة بإثبات الألف المختلف في رسمها بين الحذف والإثبات (رواية حفص أنموذجًا). د. حسن بن محمد بن خلف الجهني

منهج ابن عطية في العموم والخصوص. د. هيفاء مقعد مفرح العتيبي

واقع استخدام الوسائط التقنية في تدريس العلوم الشرعية في جامعة برليس الإسلامية _ ماليزيا. د. عبد الرشيد أولاتنجي عبد السلام

موثوقية المعلومة المحاسبية "دراسة تطبيقية على مصرف المزارع التجاري في جمهورية السودان 2020م". أ.د محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد

تقويم برنامج الدراسات العليا بجامعة القرآن الكريم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلابهم.
د. علي يسلم سلمة، د. عبد الرحيم حميد الحمدي، د. عبد القادر عوض باجبير

منهج ابن جبارة في توجيه القراءات في كتابه: (المفيد في شرح القصيد) دراسة نظرية.
رحيمة بنت عبد الله بن فرج الحربي

درجة استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعليم مادة القرآن الكريم ومعوقات استخدامها من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمدينة المكلا.
د. عمر سعيد سالم بازرعه

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

المجلد (17) العدد (2)

ديسمبر 2022م

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية:

موقع الجامعة

معرفة e-Marefa

دار المنظومة DAR ALMANDUMAH الرواد في قواعد المعلومات العربية

شمعة shamaa

EBSCOhost

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية - اليمن

هيئة التحرير

المشرف العام للمجلة

أ.د. غالب عبد الكافي القرشي

رئيس التحرير

أ.م.د. يحيى مقبل الصباحي

مدير التحرير

أ.د. عبد الحق غانم القريضي

أعضاء هيئة التحرير

أ.م.د. محمد سرحان المحمودي

أ.م.د. أسماء غالب القرشي

أ.م.د. عبد الله أحمد بن عثمان

سكرتير التحرير

م. شوقي صالح بامفروش

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبد الحق عبد الدائم القاضي

أ.د. عبد الله عثمان المنصوري

أ.د. حسن عبد الجليل العبادلة

أ.د. صالح عبد الله الظبياني

أ.د. عبد الرحمن إبراهيم الخميسي

أ.د. أحمد صالح قطران

أ.د. علي يوسف عاتي

أ.د. محمد حاتم المخلافي

أ.د. حسن ثابت فرحان

أ.م.د. أحمد صالح بافضل

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان الآتي:

مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – الجمهورية اليمنية

جوال: 00967 771161908 algarizi2012@gmail.com

الموقع الإلكتروني: www.uqs-ye.info

البريد الإلكتروني: journals@uqs-ye.info

﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ

ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا

كَبِيرًا ﴾

المجلة علمية محكمة تصدر كل ستة أشهر، وتقبل نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية، وفقا للشروط والضوابط الآتية:

أولًا: الضوابط العامة:

1. أن يكون البحث أصيلًا، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية، وذلك في مجالات (علوم القرآن والعلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية والعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية).
2. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً لقواعد الضبط والإملاء والتنسيق ودقة الرسوم والأشكال (إن وجدت)، ومطبوعاً على الحاسوب.
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي وسيلة نشر أخرى، (يقدم الباحث إقرارا بذلك، أو يعتبر اطلاعه على هذه الضوابط إقرارا بذلك).
4. أن يتوفر في البحث دقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع.

ثانيًا: الضوابط الفنية:

1. تكتب الأبحاث باللغة العربية بخط (Traditional Arabic)، وبنط (16)، وتكتب الأبحاث باللغة الإنجليزية بخط (Times New Roman) وبنط (14).
2. ألا تزيد صفحات البحث (35) صفحة متضمنة المقدمة والمراجع والملخصات.
3. الهوامش من جميع الجوانب 2.5 سم. والصفحة بحجم: (17x25 سم).
4. تكون المسافة بين الأسطر للأبحاث باللغة العربية والإنجليزية (1.15).
5. يكون حجم الخط للجداول والأشكال للأبحاث باللغة العربية (14)، ويكون حجم الخط للجداول والأشكال للأبحاث باللغة الإنجليزية (11).

6. أن تكون الجداول والأشـــكال مدرجة في أماكنها الصـــحيحة، وأن تشـــمل العناوين والبيانات الإيضـــاحية الضـــرورية، ويُراعى ألا تتجاوز أبعاد الأشـــكال والجداول حجم صفحة المجلة.
7. تكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني، وبحجم الخط (13)، وتوضع بين قوسين مزهرين.
8. . توثق الآيات في صلب البحث، بالسورة ورقم الآية.
9. تكتب الأحاديث النبوية بنفس خط متن البحث وحجمه، وتوضع بين قوسين كهذه « » مسودين مقاس 12. وتشكّل فقط الكلمات التي تحتاج لتشكيل.
10. النقولات العلمية تكتب بين علامتي تنصـــيص " "، وبحســـب أنظمة الاقتباس وأخلاقيات البحث.

ثالثًا: الضوابط العلمية والتوثيق:

1. أن يكتب الباحث ملخصا للبحث في حدود (150ـــ 200 كلمة) يوضع في الصفحة بعد صـفحة عنوان البحث كفقرة واحدة، بحيث يشـتمل على: عنوان البحث، وقضـية (مشـــكلة) البحث، وهدف البحث الرئيس، ومنهج البحث، وأهم النتائج التي توصـــل إليها البحث. ثم كلمات مفتاحية للبحث من (3 – 5 كلمات)، تلي الملخص مباشـرة بنفس الصفحة.
2. أن يترجم الباحث عنوان البحث وملخصـه والكلمات المفتاحية باللغة الإنجليزية، إن كان البحث باللغة العربية، أو يترجم ذلك باللغة العربية إن كان البحث باللغة الإنجليزية، (مع ملاحظة أن تكون الترجمة معتمدة، وليســـت من البرامج الإلكترونية، وتكون الترجمة للنسخة النهائية المقبولة من المخلص).
3. أن يترجم الباحث اسمه والمعلومات التي يريد نشرها في صفحة عنوان البحث.

4. أن يحتوي البحث في الأبحاث النظرية على الآتي:

❖ الملخص –المذكور سابقا– عربي وإنجليزي.

❖ مقدمة تتضمن:

- تقديم عن طبيعة البحث، يتدرج من العموم إلى الخصوص.
- أهمية البحث.
- مشكلة البحث، وتساؤلاته.
- أهداف البحث العلمية المرتبطة بتساؤلات البحث ومشكلته.
- منهج البحث.
- الدراسات السابقة للبحث، وبيان اختلاف البحث عنها، وإضافته العلمية والعملية.
- مصطلحات البحث (عند الحاجة لذلك).
- هيكل البحث. (الخطة).

❖ متن البحث ومادته العلمية ويظهر فيها جهد الباحث بعيداً عن النقولات الجامدة دون ربط وتحليل.

❖ الخاتمة وفيها:

- أهم النتائج التي توصل إليها البحث مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البحث وتساؤلاته.
- أهم التوصيات.
- المقترحات العلمية.

❖ فهرس المراجع والمصادر على طريقة (APA6)

5. أن يحتوي البحث في الأبحاث التطبيقية على الآتي:

❖ الملخص (عربي وإنجليزي)

❖ مقدمة تتضمن:

- مشكلة البحث، وتساؤلاته.
- أهمية البحث.
- أهداف البحث العلمية المرتبطة بتساؤلات البحث ومشكلته.
- فرضيات البحث (إن وجدت).
- حدود البحث.
- الدراسات السابقة للبحث، وبيان اختلاف البحث عنها وإضافته العلمية والعملية.

❖ الإطار النظري.

❖ منهج البحث وإجراءاته.

❖ نتائج البحث ومناقشتها.

❖ الخاتمة وفيها:

- أهم النتائج التي توصل إليها البحث مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البحث وتساؤلاته.
- أهم التوصيات.
- المقترحات العلمية.

❖ فهرس المراجع والمصادر على طريقة (APA6)

6. يكون الاستشهاد في متن البحث بذكر الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر بين قوسين مثل: (المنصوري، 2014)، وفي حالة وجود مؤلفين يذكر الاسم الأخير للمؤلفين، ثم سنة النشر مثل: (الصباحي والقريضي، 2020)، وعند وجود ثلاثة إلى خمسة مؤلفين يذكر الاسم الأخير لجميع المؤلفين عند أول استشهاد مثل: (الشافعي، والكثيري، وسر الختم، 1418هـ)، وعند الاستشهاد بنفس المرجع مرة أخرى في البحث يكتب اسم المؤلف الأول متبوعا بكلمة وآخرون، مثل: (الشافعي وآخرون، 1418هـ)، وعند وجود أكثر من خمسة مؤلفين يذكر الاسم الأخير للمؤلف الأول متبوعا بكلمة وآخرون ثم سنة النشر، مثل: (القرشي وآخرون، 2014)، وفي حالة الاقتباس النصي يتم إضافة رقم الصفحة بعد اسم المؤلف وسنة النشر، مثل: (المحمودي، 2014، 33)، (الرازي، 1998، 201/4).

7. مراجع كتب الحديث النبوي المبوبة تكتب بنفس الطريقة، مع إضافة (الكتاب، والباب، ورقم الحديث) للمراجع المبوبة، مثل: (البخاري، 1990، 1/ 20 رقم: 16، كتاب: الإيمان، باب: حلاوة الإيمان.

8. تثبت للمرجع طبعة واحدة فقط، ولا يصح أن تثبت أكثر من طبعة لنفس المرجع، إلا إذا كان هناك مقتضى ضروري لذلك، ويبين ما هو.

9. تثبت المصادر والمراجع بمعلوماتها الكاملة في نهاية البحث، بنظام توثيق الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA6) وذلك على النحو الآتي:

إذا كان المرجع كتاباً: فيكتب اسم المؤلف (المؤلفين) بدءاً باسم العائلة، ثم تكتب سنة النشر بين قوسين، يلي ذلك عنوان الكتاب (*بخط مائل*)، ورقم الطبعة إن وجدت، ويلي ذلك بلد النشر، واسم دار النشر.

وإذا كان المرجع بحثًا في دورية: فيذكر اسم الباحث (الباحثين) بدءًا باسم العائلة ثم بقية الاسم، ثم تاريخ النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم يذكر اسم المجلة (*بخط مائل*)، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد ورقم الصفحات: (.. – ..).

وإذا كان المرجع رسالة ماجستير أو دكتوراه: فيكتب اسم صاحب الرسالة بدءاً باسم العائلة، ثم يكتب تاريخ الرسالة (بين قوسين)، يتبع بعد ذلك عنوان الرسالة (*بخط مائل*)، ثم يذكر رسالة ماجستير أو دكتوراه *بخط مائل*، القسم، الكلية، اسم الجامعة، البلد.

وترتب المراجع والمصادر ترتيبًا أبجديًّا، وتأتي المراجع العربية أولًا (كتب ورسائل ودوريات)، ثم المراجع غير العربية بعدها (كتب ورسائل ودوريات).

10. تحقيقات المخطوطات تلتزم نفس الضوابط والإجراءات، والتهميش يكون في متن التحقيق (أسفل الصفحات).

رابعًا: إجراءات النشر:

1- تُرسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، الجمهورية اليمنية، باسم مدير التحرير أو سكرتير التحرير، على البريد المدون أدناه.

2- تُرسل ثلاث نسخ من البحث إلى عنوان المجلة، بحيث يظهر في غلاف البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله، ومجاله، والإيميل.. بصيغة word و pdf.

3- يرفق بالبحث موجز للسيرة الذاتية للباحث، متضمنًا عنوان الباحث بالتفصيل، بما يسهل التواصل معه.

4- تجري هيئة التحرير التقويم الأولي للبحث وبمساعدة متخصصين.

5- في حالة قبول البحث مبدئيًّا، يخطر الباحث بذلك، ويسدد رسوم التحكيم المقررة، ويتم عرض البحث على مُحكِّمَين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية العلمية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها. (من خلال جدول تحكيم خاص بذلك).

6- يُخطَر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال فترة شهر على الأكثر، من تاريخ استلام البحث. وفي حالة رفض البحث يخطر الباحث بذلك مع بيان أسباب الرفض.

7- في حالة ورود ملاحظات من المحكّمين، تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن يعاد البحث معدلا للمجلة خلال مدة شهر.

8- يمنح أصحاب البحوث المنشورة نسخة من عدد المجلة المنشورة فيه، ومستلات من بحوثهم.

خامسًا: أخلاقيات النشر:

1. الالتزام بالمعايير الأكاديمية والمهنية في جميع مراحل البحث.
2. الالتزام بمعايير وأخلاقيات النشر العلمي وقواعد الاقتباس، وإسناد المعلومات إلى مصادرها الأصلية.

3. الإخلال بالمعايير العلمية وأخلاق النشر قد يتسبب بعدم نشر البحث أو سحبه من بيانات المجلة.

سادسًا: رسوم النشر في المجلة:

تتقاضى المجلة مقابل تحكيم ونشر البحوث المحكمة الرسوم الآتية:

- من داخل الجمهورية اليمنية: (20,000) عشرين ألف ريال يمني.
- من خارج الجمهورية اليمنية: (50,000) خمسين ألف ريال يمني أو ما يعادلها.
- الصفحات الزائدة عن المقرر يتبع فيه نظام المجلات من حيث الرسوم، (ألف ريال يمني عن كل صفحة).
- البحوث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس المتفرغين للعمل في جامعة القرآن تعامل بحسب لوائح الجامعة.
- الرسوم غير قابلة للإرجاع بعد البدء بإجراءات التحكيم.

سابعًا: ملاحظات مهمة:

- تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث بما يتناسب وأسلوبها في النشر، (فنيًّا).
- الآراء الواردة في الأبحاث التي تنشرها المجلة تعبر عن أصحابها دون تحمل المجلة أية مسئولية عنها.
- ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية في التخصصات المشار إليها، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه. وبنفس الشروط والضوابط.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

جوال مدير التحرير: 00967 771161908

إيميل مدير التحرير: algarizi2012@gmail.com

بريد المجلة: journals@uqs-ye.info

رابط المجلة:http://uqs-ye.info/Journals

إيداع (364-2013)

المحتويات

م	البحث	الباحث	رقم الصفحة
1.	تحقيق القراءة بإثبات الألف المختلف في رسمها بين الحذف والإثبات (رواية حفص أنموذجًا).	د. حسن بن محمد بن خلف الجهني	45–15
2.	منهج ابن عطية في العموم والخصوص.	د. هيفاء مقعد مفرح العتيبي	85–46
3.	واقع استخدام الوسائط التقنية في تدريس العلوم الشرعية في جامعة برليس الإسلامية _ ماليزيا.	د. عبد الرشيد أولاتنجي عبد السلام	107–86
4.	موثوقية المعلومة المحاسبية "دراسة تطبيقية على مصرف المزارع التجاري في جمهورية السودان 2020م".	أ.د محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد	150–108
5.	تقويم برنامج الدراسات العليا بجامعة القرآن الكريم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلابهم.	د. علي يسلم سلمة، د. عبد الرحيم حميد الحمدي، د. عبد القادر عوض باجبير	217–151
6.	منهج ابن جبارة في توجيه القراءات في كتابه: (المفيد في شرح القصيد) دراسة نظرية.	رحيمة بنت عبد الله بن فرج الحربي	261–218
7.	درجة استخدام التكنولوجيا الحديثة في تعليم مادة القرآن الكريم ومعوقات استخدامها من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية بمدينة المكلا.	د. عمر سعيد سالم بازرعه	314–262

أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومة المحاسبية "دراسة تطبيقية على مصرف المزارع التجاري في جمهورية السودان 2020م"

أ.د محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد

رئيس قسم المحاسبة والتمويل –كلية العلوم الإدارية جامعة المناقل للعلوم والتكنولوجيا- جمهورية السودان

alzafran2992@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2022/07/20م تاريخ قبوله للنشر: 2022/08/22م

ملخص البحث:

يتناول البحث أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومة المحاسبية دراسة تطبيقية على مصرف المزارع التجاري في جمهورية السودان2020م"، ويهدف هذا البحث إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية و التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية و التعرف على أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وعلى موثوقية المعلومات، كما يفترض هذا البحث جاهدًا لاختبار فرض وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وموثوقية المعلومات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها، ويتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف النظم والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والمنهج التحليلي في تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من استمارة الدراسة، وبعد الدراسة والتحليل توصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: وجود خطر الإدخال غير المقصود لبيانات غير سليمة، وخطر إشراك الموظفين في كلمات السر يؤدي إلى خلل في موثوقية المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، موثوقية.

The impact of the risks of accounting information systems on the reliability of the accounting information "Applied Study on Farmer's Commercial Bank in Republic of Sudan 2020

Prof. Dr. Muhammad Fadl Al -Mawla Abdel -Wahab Hammad

Department of Accounting and Finance- College of Administrative Sciences, Manqal University of Science and Technology- Republic of Sudan

Received: 20/07/2022 Accepted: 22/08/2022

Abstract:

This research aims to identify the electronic accounting information systems and identify the risks facing electronic accounting information systems and to identify the impact of the risks of electronic accounting information systems and on the reliability of the information. This research also assumes an effort to test the assumption of a statistically significant effect of the risks of accounting information systems the electronic and the reliability of accounting information and the extent of reliance on it. The researcher follows in this research the descriptive and analytical approach and the descriptive approach in describing the systems and the historical method in presenting the previous studies related to the topic of the research and the study and analysis. Employees' passwords lead to a defect in the reliability of accounting information, the risk of entering data that is not allowed for employees, stealing data and information.

Key words: accounting information systems, reliability.

المقدمة:

أصبحت نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية أحد المحددات الرئيسة لتحقيق الكفاءة والفعالية لتحقيق الميزة التنافسية في السوق إلى الزيادة النسبية لمنظمات الأعمال، فالصورة اليوم اختلفت عن الماضي وأصبحت المنظمات- على اختلاف أنواعها واتجاهاتها وطبيعة نشاطاتها- قادرة على استخدام الانترنت والبريد الالكتروني وأن نظام المعلومات المحاسبي يجب أن يضمن وسائل الرقابة على البيانات، وذلك حتى تكون البيانات التي تحتويها التقارير والتي تمثل مخرجات المعلومات يجب أن تكون موثوق بها من قبل مستخدمي نظام المعلومات، وللمحاسبين دور مهم في تطوير مقاييس الرقابة والأمان فهم يعملون عن قرب مع مصممي النظم أثناء تطوير نظام المعلومات لتحقيق الموثوقية والأمان، فرغم المميزات التي يخلقها التشغيل الآلي للبيانات من الدقة والسرعة فإن المشاكل الخاصة بالرقابة تؤدي إلى سهولة التلاعب في البيانات وعدم دقة المعلومات المستخدمة وسوف أقوم بالبحث عن المخاطر التي توثر على البيانات، لإبراز تلك المشكلة واقتراح حلول لها.

مشكلة البحث:

1. ما مفهوم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية؟
2. ما المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية؟
3. ما أثر المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على موثوقية المعلومات؟

أهمية البحث:

يهتم هذا البحث بإبراز أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية على موثوقية المعلومات المحاسبية كما يكتسب أهميته العملية من خلال تطبيقه على مصرف المزارع التجاري السوداني.

أهداف البحث:

1. التعرف على نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية.
2. التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.
3. التعرف على أثر مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وعلى موثوقية المعلومات.

فرض البحث:

يسعى هذا البحث جاهدًا لاختبار فرض وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وموثوقية المعلومات المحاسبة ومدى الاعتماد عليها.

منهج البحث:

يتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل النظم والمنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

دراسة (الشريف، وآخرون، 2013) وتمثلت مشكلة البحث في الإجابة عن مجموعة من التساؤلات منها :هل يؤدي تطبيق نظام الترميز الائتماني إلى تقليل مخاطر التعثر والتأخر

والفشل في السداد في المصارف السودانيةظ وهل يوفر معلومات وبيانات ائتمانية عن العميل والعملية الممولة ليساهم ذلك في اتخاذ قرار التمويل السليمظ وإلى أي مدى يساهم تطبيق نظام الترميز الائتماني في زيادة العائد من العمليات المصرفية في المصارف السودانية؟ وتحقيقًا لأهداف البحث تم الاعتماد على اختبار الفرضيات الآتية: نظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العميل تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي. ونظام الترميز الائتماني يوفر معلومات وبيانات شاملة عن العملية الممولة تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي .ونظام الترميز الائتماني يوفر وكالات معلومات ائتمانية تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يساهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي، اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي . توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها :إن المعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن عملاء الجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي والمعلومات الشاملة التي يوفرها نظام الترميز الائتماني عن العمليات الممولة بالجهاز المصرفي تقلل من مخاطر الائتمان المصرفي .والمعلومات الائتمانية التي يوفرها نظام الترميز الائتماني تساعد في اتخاذ قرارات التمويل السليمة مما يسهم في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي .خلص البحث إلى عدة توصيات منها :على بنك السودان المركزي اتباع استراتيجية شاملة لتطوير القطاع المالي باستخدام وكالات معلومات وتصنيف ائتمانية وإلزام المصارف السودانية بضرورة تقويم الضمانات المعروضة عليها لدى تلك الوكالات.

دراسة (عبد الفتاح، 2012م): والتي هي بعنوان نظام معلومات محاسبي مقترح لمنح التمويل المصرفي هدفت الدراسة إلي اقتراح نظام معلومات محاسبي لمنح التمويل المصرفي وذلك بالتعرف إلى نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها والتعرف على التمويل المصرفي إذ تمثلت مشكلة البحث في الإجابات الفرعية من خلال السؤال

الرئيس الذي ينص: ما هو نظام المعلومات المحاسبي المقترح وأثره على قرارات منح التمويل المصرفي؟ بحيث تفرعت منه الأسئلة الآتية: ما مفهوم نظم المعلومات المحاسبية؟ ما مفهوم التمويل المصرفي؟ وما العوامل التي يتحدد عليها التمويل المصرفي؟ وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات تحليلية عن طريق تحليل نسبة دورات الأصول ونسبة النشاط ونسبة السيولة وذلك عن طريق تحليل التقارير المالية الصادرة من المؤسسات التي تراعي الحصول على التمويل المصرفي وأن نظام المعلومات المقترح يسهل تطبيقه على مؤسسات تمويل المصرف المتاحة للتمويل.

دراسة (موسى،2010) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الائتمانية، حيث طبقت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، وكذلك التعرف على مدى وجود فروق في الدراسة موضع البحث وفقًا لمتغير الجنس، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، جنسية البنك، طبيعة نشاط البنك، مكان العمل، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في قسم التسهيلات الائتمانية ومدراء الفروع والمراقبين في البنوك التجارية في قطاع غزة والبالغ عددها (34) فرعًا ومكتبًا. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة، وكذلك كانت أداة الدراسة عبارة عن استبانة طبقت على أساس أسلوب الحصر الشامل مقدارها لتحليل البيانات (102 SPSS موظفاً وموظفة، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي، وقد خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج من أهمها: بأن البنوك تقوم بالاستعلام عن العملاء من خلال برنامج الأخطار المصرفية. التعرف على

مصادر التمويل والدخل المتوقعة للعميل قبل حصوله على الائتمان. يتم الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في قياس أداء العميل عن فترات مالية سابقة كما تقوم البنوك بإعداد نسب مالية تحليلية للمركز المالي للعميل للتعرف على مقدرته الإيرادية.

دراسة (الزعانين 2007م) حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية: ما دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية؟ وتفرعت منه مجموعة من الأسئلة: ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبي؟ ما صفات الملومات المستخدمة في ترشيد القرارات؟ وما أثرها في ترشيد القرارات؟ كما هدفت الرسالة إلى التعرف إلى نظام المعلومات المحاسبي والتعرف على صفات المعلومات التي تقدمها في أخذ القرارات في المشروعات الاستثمارية كما توصلت الرسالة إلى مجموعه من النتائج منها: توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة عن القرارات الاستثمارية من خلال توفيره معلومات تساعد في اتخاذ القرار.

دراسة (المخادمة،2007) هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء آراء عينة من الشركات الصناعية الأردنية حول أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الأنظمة المحاسبية المحوسبة، وذلك من خلال الاطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية، وبيان أنواع القرارات الاستثمارية، والربط بينهما في ظل أنظمة المحاسبة المحوسبة. تم اختبار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في: التوقيت الملائم، القدرة على التنبؤ، التغذية العكسية، صدق التعبير، الحيادية، التثبت من المعلومة، المقارنة، البرمجيات المستخدمة في الشركات.

جمعت البيانات من خلال عينة ملائمة تكونت من (143) فردًا لمعرفة تأثير العوامل السابقة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركات الصناعية الأردنية، وقد أشارت النتائج إلى أنّ جميع العوامل السابقة تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية باستثناء خاصية الحيادية وخاصية المقارنة، إذ وجد أن جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتوافر بشكل كبير في معلومات النظام المحاسبي المحوسب، وأن البرمجيات المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المحوسبة تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية. إن السرعة التي وفرتها برمجيات الحاسوب أسهمت في جعل البيانات المحاسبية بيانات ذات طبيعة ملائمة لمتخذي القرارات بشكل عام ولمتخذي القرارات الاستثمارية بشكل خاص، وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات من شأنها تعزيز استخدام الأنظمة المحاسبية المحوسبة بشكل يؤدي إلى زيادة كفاءة اتخاذ القرارات الاستثمارية ونوعيتها.

من خلال ما سبق يلاحظ الباحث أن الدراسات السابقة تناولت دراسة سادات بعنوان "نظام معلومات مقترح لمنح التمويل" ودراسة الزعانين تحت عنوان "نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات" ودراسة أسامة تحت عنوان "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة على البنوك التجارية في قطاع غزة"، ودراسة الفاتح الشريف وآخرون، بعنوان "الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي"، كما تناولت دراسة أحمد أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة الشركات الأردنية، إلا إن جميع هذه الدراسات تناولت في ثناياها بعضًا من جوانب البحث إلا إنه لا توجد دراسة تناولت مخاطر نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على موثوقية المعلومات حسب اطلاع الباحث مع وجود اختلاف في الحدود المكانية والزمانية.

هيكـل البحـث: يتكـون مـن مقدمـة وثلاثـة مباحـث وقائمـة تحتـوي علـى أهـم النتـائج والتوصيات.

المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية ومخاطرها.

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية.

المبحث الثالث: الدراسات الميدانية وتحليل النتائج.

المبحث الأول

الإطار العام لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية:

المفهوم: يعد مفهوم نظم المعلومات والبيانات من المفاهيم المثيرة للجدل في الاستخدام اليومي حيث إن هنالك عدم تميز واضح بين هذين المفهومين ونعتقد أن معيار استفادة المتلقي هو أساس التميز بين البيانات والمعلومات. فقد يستفيد المتلقي من أدلة ثبوته لحدث معين فعندها نعتبر أن تلك الأدلة بمثابة بيانات تؤيد حدوث العملية فقط دون أن يستطيع المتلقي أن يبني أو يتخذ على أساسها قراره وعندما يستفيد المتلقي من نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة عندها تكون تلك النتيجة تمثل معلومة إضافية للمتلقي تمكنه من اتخاذ القرار المناسب لهذه النتيجة (الجزراوي، واخرون،2009).

ويمكن تعريفه بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرار من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال(حسين،2011).

تعريف آخر: هو إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع (الدهرواي،2009).

الأهمية: المعلومات شيء حاسم ومهم للأفراد والوحدات الاقتصادية طوال تاريخهم منذ عصور الزراعة والتجارة والصناعة، والنظم المحاسبية توفر جزءًا من المعلومات المطلوبة.

وخلال عصور الزراعة استخدم المزارعون النظم المحاسبية البدائية لتحديد تكاليف إنتاج المحاصيل وبمقارنة هذه التكاليف مقابل الإيرادات توصلوا إلى مكان في السوق، حيث تحققوا كم ربحوا أو خسروا من كل محصول موسمي، وخلال عصور التجارة يتم مقارنة تكاليف شراء البضائع والإيرادات المتحقق من بيعها لقياس الأرباح، وكذلك خلال عصر الصناعة والوحدات الاقتصادية قامت بتصنيع البضائع على الرغم من الاختلاف بين الزراعين، والتجاريين، والصناعين إلا إنهم لا يختلفون من مقارنة نفقاتهم وإيراداتهم لقياس الأرباح أو خسارة الفترة إلا إن حسابات(الصناعين) إلى حد ما أكثر تعقيدًا إلا إنها لا زالت أكثر الأنظمة خلال العهد الأساسي اليدوي (الجزراوي، وآخرون،2009).

نظرًا لأن نظام المعلومات عبارة عن آلية تسمح بجمع وتصنيف ومعالجة واسترجاع معلومات مخزنة في ملفات، بصورة يدوية أو ميكانيكية سابقة أو الكترونية حاليًا، وإضافة إلى بناء وإنتاج معلومات جديدة من المعلومات السابقة والموجودة أصلًا في النظام بعد معالجتها ونظر إلى ما توفره الحواسيب الإلكترونية من تسهيلات لا يمكن تجاوزها في نظام المعلومات المعاصرة، لذا فإن التفكير الجدي في بناء نظام محوسب للمعلومات أصبح أمرًا ملحًا لأسباب عدة وهي:

السرعة: حيث إن الإجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات وأوعيتها المختلفة تكون أسرع بكثير عند استخدام الحواسيب وخاصة بالنسبة لاسترجاع المعلومات.

الدقة: حيث إن احتمالات الوقوع في الخطأ أكبر بكثير في النظم التقليدية اليدوية من النظم المحوسبة وذلك نتيجة التعب والإجهاد الذي يصيب الإنسان في مجال العمل اليدوي، أما

لحاسب الآلي فإن أداءه يكون بنفس القابلية والدقة، سواءً كان ذلك في الدقائق الأولى من عمله أو في الدقائق الأخيرة منه، بغض النظر عن وقت ومدة العمل وظروفه

توفير المجهود: فالمجهود البشري في النظم التقليدية هو أكبر من المجهود المبذول في النظم المحوسبة، سواءً كان ذلك على مستوى إجراءات التعامل مع المعلومات ومصادرها المختلفة ومعالجتها وخزنها والسيطرة عليها من قبل اختصاصي التوثيق، أو على مستوى استرجاع المعلومات والمصادر والاستفادة منه من قبل الباحثين والمستفيدين والآخرين.

كمية المعلومات: حيث إن أحجام المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة، مهما كان حجم الإمكانيات البشرية والمكانية، قياسًا بالإمكانيات الكبيرة والمتنامية بذاكرة الحواسيب ووسائل الحفظ والتخزين الإلكترونية والليزرية المساعدة.

الخيارات المتاحة لاسترجاع المعلومات:

إن خيارات استرجاع المعلومات أوسع وأفضل في النظم المحوسبة كما هو الحال في النظم التقليدية، بالإضافة إلى منافذ الاسترجاع المعروفة كالمؤلف والعنوان ورؤوس الموضوعات أو الوصفات، فهنالك مدونة عالية في الاسترجاع في المنطق البولاني حيث ترتبط الموضوعية والوصفات بعضها مع بعض وصولًا إلى أدق المعلومات (الفقهي،2012).

الأهداف:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي في الشركة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. يقدم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية.

2. يقدم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات.
3. يقدم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤوليتها.

وتتم خدمة المستخدمين الداخلين والخارجين عن طريق توفير المعلومات لاتخاذ القرارات والمعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات. بينما تهتم الأطراف الخارجية بهدف الوقوف على أمانة الإدارة وتنفيذها لأهداف الشركة ومعظم المعلومات اللازمة لتحقيق الأهداف (1,3) وبعض المعلومات لتحقيق الهدف (2) ويتم إنتاجها من خلال تشغيل بيانات العمليات (الدهرواي، 2009).

مقومات نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: تعتمد نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية على:

أ. **وحده تجميع البيانات:** وهذا الجزء من نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمشروع أو عن طريق التغذية العكسية في الملاحظة والتسجيل. وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها وتسجيلها. ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام.

فالبيانات التي تجمع بواسطة نظام المعلومات المحاسبي لبنك تجاري تتعلق بأنشطة الإيداع والقروض والادخار، كما أن طبيعة المخرجات توثر على نوع البيانات المجمعة والقرارات غير الروتينية مثل: الميزانية الرأس مالية وقرارات الصنع

والشراء تحتاج أيضًا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها. بينما القرارات غير الروتينية المتعلقة بالتشغيل تحتاج إلى بيانات روتينية كذلك.

ب. وحده تشغيل البيانات: والبيانات المجمعة بواسطة نظام قد يتم استخدامها في الحال إذا وجد أنها مفيدة لمتخذي القرار في لحظة تجميعها ويظهر ذلك السهم الموصل بين وحدة تجميع البيانات وقنوات المعلومات الموصلة إلى متخذي القرارات. ولكن في أغلب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل أو إعداد لتكوين معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات وبالتالي فإنها ترسل أولًا إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسب.

ج. وحده تخزين واسترجاع البيانات (قنوات المعلومات): وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها للاستخدام في المستقبل أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات، والعمليات المحاسبية يقصد بها: العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار وعمل إداري وتتضمن إحداث و عمليات تبادل القيمة الاقتصادية مثلًا: عمليات البيع التي تحدث في الوحدات الاقتصادية هي تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسها يحويها ويعالجها نظام المعلومات المحاسبي. ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أغلب العمليات غير المحاسبية كأمر الشراء على سبيل المثال يقود إلى حدوث عملية فعندها نشير إلى وحدة اقتصادية لبضاعة على الحساب بناءً على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزود البضاعة في المخزون ويجعل المخزون المشتريات مدينا

ويزود الدائنون حيث يجعل دائنًا. ومن هنا إن العمليات غير المحاسبية يحويها ويعالجها نظم المعلومات بتأثيرها على عمليات المحاسبية.

د. دعم اتخاذ القرار: هو الهدف المهم لنظم المعلومات المحاسبية وهو توفير معلومات إلى عملية اتخاذ القرار والتي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات الوحدة الاقتصادية التخطيطية والرقابية مما يطلق عليه بمعالجة المعلومات إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة: إن أهمية الالتزامات تتحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجين على الوحدة الاقتصادية (الجزراوي،2010).

هـ. قاعده البيانات: وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزونة على وسائل التخزين المختلفة والتي لابد من توافرها حتى يمكننا القيام بعمليه التشغيل، فالبيانات هي المواد الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرامج التطبيقية عليها حرفيًا بالحصول على المعلومات

و. العنصر البشري: وهو من أهم الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث إنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل. ويتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية محللي ومصممي النظم وواضعي البرامج الذين يشاركون في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظام المعلومات. كما يشمل أيضًا القائمين بتشغيل النظام في مركز الحاسب، الأفراد والمسؤولين عن جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل معين لتصبح مدخلات. وأخيرًا مستخدمو النظام هم المستخدمون النهائيون للمعلومات التي ينتجها النظام (حسن ،2012).

ز. **المدخلات**: حيث تشكل البيانات مدخلات النظام، لأنها متعلقة بعملية الوحدة الاقتصادية وبقية الأحداث فيجب أن تجمع لتدخل إلى النظام من أجل عمليات المعالجة اللاحقة، فالمستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الوحدة الاقتصادية والبيئة المحيطة تشكل مدخل النظام المحاسبي.

ر. **المعالجة**: وهي تمثل الجانب الفني من النظام وهي: مجموعة من العمليات المحاسبية وعمليات المقارنة المنطقية والتلخيص والتصنيف والفرز التي تجرى على البيانات المدخلة بهدف تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي (الدهرواي،2009).

ص. **الأجهزة**: يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات المعين كل من التلفون، التلكسون، الفاكسميلي، الآلات الكاتبة والآلات الحاسبة والحاسبات الإلكترونية بأجزائها المختلفة والمكملة لها مثل: وحدة التشغيل الآلي المركزية أجهزة المدخلات والمخرجات ووسائل الاتصالات ووسائل إعداد البيانات.

ط. **البرامج**: هي الأجهزة المادية لنظام المعلومات والقائمة على استخدام الحاسبات الإلكترونية فقط وهنالك نوعان من البرامج: الأول يسمى برامج النظام والثاني البرامج التطبيقية.

وبرامج النظام هي البرامج الخاصة لتشغيل الحاسب نفسه والاستفادة من كل قدراته ويقوم بأدائها منتجو الحاسب الإلكترونية، كما أن برامج النظام هي التي تميز الحاسب الالكتروني بشركة معينة عن الحاسب الالكتروني لشركة أخرى أما البرامج التطبيقية وهي البرامج الخاصة في الوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام

الحاسب مثل برامج الأجور، والمخزون، حسابات العملاء، حسابات الموردين، المتحصلات والمدفوعات النقدية ويمكن أن يقوم مستخدمو الحاسب بإعداد هذه البرامج نفسها كما يمكنه أن يحصل عليها سابقة الإعداد من شركات أخرى.

المخرجات: يتم إيصال المعلومات للمستفيدين وفق أشكال متعددة كالتقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات حيث إن الهدف الرئيس لأي نظم معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستفيدين.

ظ. التدقيق والرقابة: إن المدخلات والعمليات والمخرجات خاضعة في النظام لعملية التدقيق والرقابة الداخلية (أجهزة الوحدة المحاسبية المختصة) وكذلك إلى عملية التدقيق والرقابة الخارجية (مراقب الحسابات أي جهة أخرى) (الجنابي،2012).

ع. معالجة البيانات: تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل، وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل: التصنيف النسخ والترتيب والفهرسة والدمج والتلخيص والمقارنة.

ق. توفير المعلومات: تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبي وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات (عبد اللطيف،2010).

ك. مخاطر المدخلات: والهدف من رقابة المدخلات هو التحقق من البيانات الخاصة بالعمليات ثم تسجيلها في الوقت المناسب وبشكل صحيح وأن أي بيانات غير صحيحة قد تم اكتشافها وتصحيحها. ولذلك فإن وسائل الرقابة السليمة للمدخلات يجب أن تكتشف هذه الأخطاء مثل عدم وجود (أو عدم صحة) أرقام حسابات العملاء أو كميات أو أوامر المبيعات، ورقابة المدخلات مهمة لنظم المعلومات الآلية حيث يتم اكتشافها وتصحيح الأخطاء عند نقطة دخول البيانات التي تم تشغيلها وتخزينها بعد ذلك في ملفات خالية من الأخطاء. وهذه الإجراءات ضرورية بصفة خاصة لنظم التشغيل المباشر إلا إن الأخطاء إذا لم تكتشف يتم انتشارها خلال نظم التشغيل ويكون من الصعوبة اكتشافها بعد نقطه الإدخال. فعملية واحدة تحتوي على أخطاء تؤثر على عديد من الملفات وتؤدي إلى استخراج مستندات أو تقارير إدارية غير دقيقة وبالتالي يترتب عليها قرارات غير سليمة. فعلى سبيل المثال تسجيل كمية خاطئة في أمر المبيعات قد تؤدي إلى تخفيض المخزون أسفل نقطة إعادة الطلب مما يؤدي في النهاية إلى اتخاذ قرار بشراء كميات إضافية غير ضرورية. ورقابة المدخلات عادة ما توزع خلال خطوات تجميع البيانات. وسوف نناقش أهم وسائل رقابة المدخلات فيما يأتي: (عبد اللطيف،2010).

ل. التصريح (التفويض بالعمليات)

ورغم أن الرقابة عن طريق تحديد التفويض المناسب للعمليات تقوم على مفهوم الاستقلال التنظيمي فإنها يمكن أن تعتبر إحدى وسائل الرقابة على المدخلات وعند تطبيق الأسلوب اليدوي وأسلوب التشغيل الجماعي الآلي للبيانات فإن التفويض يتم عن طريق التوقيعات أو عن طريق ختم المستندات الأولية بختم خاص

أو في حالة التشغيل المباشر فإن استخدام الأرقام والكلمات السرية أو البطاقات الممغنطة تكون بديلًا للتصريح بالعمليات. ويجب أن يتم التحقيق من التفويض بالعمليات قبل تشغيل البيانات في نظام الحاسب وعند استخدام التشغيل الجماعي فإن الموظف المختص يراجع مجموعة المستندات الأولية قبل إدخال بيانتها للحاسب وفي ظل التشغيل المباشر للحاسب فإن نظام الحاسب نفسه يقوم بالتحقق من التفويض السليم للعمليات باختبار الأرقام السرية وبالإضافة إلى ضرورة وجود التفويض المباشر فإن الرقابة على إدخال البيانات قد يتم من خلال كما ذكر سابق (أ) تحديد نوع البيانات التي يجب إدخالها في كل جهاز من الأجهزة الطرفية (ب) تسجيل كافة عمليات الإدخال لنظام الحاسب (تسجيل العمليات).

في كل من النظامين اليدوي والآلي تكون كافة البيانات المسجلة في المستندات الأولية ولتخفيض الأخطاء في تسجيل العمليات، فإن المستندات الأولية يجب أن تكون كاملة من حيث الشكل وأن تحتوي على كافة البيانات اللازمة لتشغيل الحاسب ومن أمثلة هذه البيانات رقم الحساب ورقم العملية. وفي بعض التطبيقات فإن بيانات العمليات يتم إدخالها مباشرة للحاسب (نظام التشغيل المباشر) وفي هذه الحالة فإن نظام تشغيل الحاسب يكون مجهزًا بحيث يعرض البيانات الداخلة على شاشة الحاسب حيث يتأكد الموظف المختص من صحة البيانات الداخلة للحاسب.

ن. تجميع بيانات العمليات:

يجب حساب المجاميع الرقابية والاحتفاظ بها للعمليات التي يتم تشغيلها في مجموعات، تجميع البيانات، حيث يقوم الموظف بإعداد المجاميع الرقابية باستخدام الآلة الحاسبة ثم يقوم الموظف بإرسال مجموعة من المستندات والمجاميع الرقابية إلى قسم رقابة البيانات في قسم الحاسب حيث يقوم موظف الرقابة بتسجيل رقم مجموعة البيانات والمجاميع الرقابية في سجل رقابة ومخرجات المجموعات (عبد اللطيف،2010).

الجودة الشاملة لتصميم مدخلات النظم:

عند تصميم مدخلات نظم المعلومات لابد من مراعاة توافر المعايير اللازمة التي تحدد صفات تلك المدخلات منها: (الدهراوي،2010م).

1. الاكتمال: يجب إدخال جميع البيانات اللازمة بصورة مكتملة وبدون أي نقص إلى السجلات (إذا كان النظام يدويًّا) وإلى جميع الملفات (إذا كان النظام آليًّا).
2. الملائمة: إن بيانات المدخلات ينبغي أن تكون ملائمة للغرض الذي أدخلت من أجله بحيث تكون ملائمة لعملية وضع القرار وإلا فإنها ستكون عبئًا على النظام ومضللة له.
3. ضمان الأمان: تدخل البيانات من قبل أشخاص مفوضين بذلك ضمانًا لأمن النظام المعلومات وفي حالة النظام الآلي عادة كلمة سر.

4. الدقة: تجب الدقة عند إدخال البيانات في النظام ومن دون أي خطأ لها لذلك من الأهمية اللاحقة تؤثر على مخرجات النظام وخصوصًا التقارير المالية.
5. الوقتية: تتمثل بإدخال البيانات المطلوبة من النظام بالوقت المناسب دون ارتكاب أي خطا خلال الوقت.

أنواع المستندات اللازمة لنظم المعلومات المحاسبي:

يوجد نوعان من المستندات التي تستخدم هي كمدخلات في نظام المعلومات المحاسبي والتي من الممكن توضيحها كما يأتي: (الدهراوي،2010م)

1. المستندات الثبوتية: هي المستندات التي تؤيد حدوث العملية في الوحدة الاقتصادية وعادة ما ترفق مع المستندات المحاسبية لتؤيدها ومن الأمثلة عليها قوائم الشراء وعقد البيع والشراء والإيجار وقوائم الهاتف وأمر البيع ...الخ.
2. المستندات المحاسبية: هي نماذج تصميم لتدرج فيها البيانات التي تختص المعاملة المالية وتنقل تلك البيانات في العادة من المستندات الثبوتية المرفقة بها. أما البيانات التي تحتوي بها تلك المستندات هي المبلغ رقمًا وكتابة والتبويب، ونوع الصرف أو القبض وأسماء الموظفين المخولين للصرف أو القبض ورفع المستند. (الدهراوي،2010م).

مخاطر المخرجات

تعتبر التقارير المحاسبية الأداة الأكثر استخدامًا لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين داخل الوحدة الاقتصادية وخارجها لذلك تعتبر احدي مؤشرات فاعلية نظام المعلومات المحاسبي جودة تلك التقارير وملائمها للمستخدم أو المستفيد بحيث يجب أن تكون التقارير فعالة تعمل على إزالة العديد من المشاكل التي ترافقها وأهمها:

1. القضاء على تأخير المعلومات: التقارير تتضمن معلومات سريعة لاسيما عندما يتطلب الأمر السرعة واتخاذ قرارات مطلوبة.
2. القضاء على الزيادة في المعلومات: هنالك فلسفة خطأ تقول (الأكثر هو الأفضل) وبالنتيجة ستكون التقارير المعدة ضخمة وبالتالي صعوبة تحليل هذه التقارير من قبل مستخدميها.
3. التخلي عن الاستخدام الزائد للورق.
4. التقليل من عمليات التوزيع: يجب اختصار إرسال نسخة التقارير للجهات والمواقع الإدارية التي تحتاج فقط للمعلومات التي تتضمنها مما يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك الزائد للورق. (الجزراوي،2009)

رقابة المخرجات:

ويتم من خلال رقابة المخرجات والتأكد من نتائج التشغيل للبيانات كاملة ودقيقة، وقد يتم توزيعها للمستخدمين المناسبين، ويتم من خلال الخطوات الآتية:

1. مراجعة نتائج التشغيل: إحدى الوسائل الهامة لرقابة المخرجات هي التحقق من أن التغيرات التي حدثت في الملفات الرئيسة صحيحة ويتم من خلال إرسال تقرير يومي لنشاط التشغيل للبيانات وإرسالها إلى الأقسام المستخدمة للمراجعة.
2. رقابة توزيع مخرجات التوزيع: يجب التأكد من وصول التقارير والقوائم ونتائج التشغيل الأخرى للعمليات إلى الجهات المستفيدة والمستخدمة لمخرجات نظام المعلومات. ويتم ذلك عن طريق تسجيل الأشخاص المستلمين للتقارير في سجل المستخدمين لنظام المعلومات. كما يجب على مستلمي المخرجات (مستخدمين للنظام) من مديرين وغيرهم مراجعة محتويات التقارير للتأكد من صحتها. (الدهرواي،2010).

المبحث الثاني

موثوقية المعلومات المحاسبية

مفهوم المعلومات:

المعلومات لغويًا: المعلومات مشتقة من المادة اللغوية (علم) وهي مادة غنية بالكثير من المعاني كالعلم والإحاطة بباطن الأمور والوعي والإدراك واليقين والإرشاد والإعلام والشهرة والتميز والتيسير وتحديد المعالم والمعرفة والتعليم والدراية ...الخ.

وذلك من المعاني المتصلة بوظائف العقل information هي المقابلة لكلمة الإنجليزية معلومات هذه الكلمة الإنجليزية مشتقة من اللاتينية information التي تعني في الأصل عملية الاتصال أو ما يتم الاتصال أو ما يتم إيصاله أو تلقيه.

المعلومات في الاصطلاح: والمصطلح هو ما اصطلح عليه القوم وغالبًا تتمثل التعريفات الاصلاحية فيما ورد في معاجم وموسوعات التخصص وفيما يلي بعض التعريفات المعلومات كما ورد في بعض المعالم والموسوعات:

تعريف المعلومات وفقا للمعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات

- البيانات التي تتم معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد، لأغراض اتخاذ القرارات، أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها. أو تجميعها في شكل ذي معنى والتي يمكن تداولها وتسجيلها ونشرها وتوزيعها في صورة رسمية أو غير رسمية وفي أي شكل. (الفقهي،2005)
- المقومات الجوهرية في أي نظام.

- المفهوم المتصل للبيانات نتيجة لتجميعها وتناولها.
- بيانات مجهزه مقيمة خاصـــة إذا تم اســـتقاؤها من مجموعة من الوظائف والأشكال.
- ويمكن تعريفها أيضًـا عبارة عن عناصـر البيانات التي تتم معالجتها بواسـطة الكمبيوتر (وتكون مفيدة للمستخدمين).
- وهي المعاني المدركة للإنسان وتمثل ظاهريًا بالبيانات والتي قد تكون نصًا أو صوتًا أو غير ذلك.
- وهي مجموعة من البيانات المنظمة والمنســقة أو هي بيانات تتم معالجتها ثم تطبيقها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح بالاستخدام والاستفادة منها حيث أصـبحت لمسـتخدميها، مثال على ذلك معلومات عن مبيعات الشـركة موزعة حسـب السنوات ونسبة الأرباح والكلف (الفقهي،2005).

وتستخدم البيانات بصوره معينة أو يتم وضعها في سياق أو ترتيب وهو ما يسمى بعمليات (تشغيل البيانات) والحصول على نتائج ذات معنى ومفيدة لمتخذي القرارات تعني (المعلومات) إذ يعبر عن مصــطلح (المعلومات) عن بيانات تم تشــغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصــول على نتائج ذات معنى مفيدة لمستخدميها (الدهرواي،2010م).

يعد مفهوم البيانات والمعلومات من المفاهيم المثيرة للجدل في الاســـتخدام اليومي أن هنالك عدم تميز واضــح بين هذين المفهومين ونعتقد أن معيار اســتفادة المتلقي هو أســاس التميز بين البيانات والمعلومات. وقد يستفيد المتلقي من أدله ثبوتية لحدث معين فعندها تعتبر تلك الأدلة بمثابة بيانات تؤيد حدوث العملية فقط دون أن يســـتطيع المتلقي أن يبين أو أن يتخذ على أساسها قراره وعندما يستفيد المتلقي من نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة فعندها تكون تلك النتيجة تمثل معلومة إضـــافة إلى المتلقي معرفة تمكنه من اتخاذ القرار المناسب لهذه النتيجة. إذ يشير مصطلح البيانات إلى الحقائق التي يتم جمعها وخزنها ومعالجتها

بواسطه نظام المعلومات، في حين إن مصطلح المعلومات يشير إلى البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى وتضيف معرفة وتصبح كأساس لعملية اتخاذ القرار(الجزراوي،2009).

خصائص المعلومات:

- الملائمة: بمعني أن تتلاءم المعلومات مع الفرض الذي أعد من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها. فالمعلومات الملائمة هي تلك التي تؤثر على سلوك متخذي القرار وتجعله قرارًا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.
- الوقتية بمعنى أن تقدم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوفرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مقيدة ومؤثرة.
- السهولة والوضوح: بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها ولا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تغيرات رياضية ومعدلات غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها.
- الصحة والدقة: ويقصد بالمعلومات الصحيحة أن تكون معلومات حقيقة عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج وتجميع التقارير عن هذه المعلومات.
- الشمول: بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي جوانب اهتمامها لمستخدميها. كما يجب أن تكون هذه المعلومات بشكلها النهائي بمعنى ألا يخطر على مستخدميها إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة.

● القبول بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل والمضمون. فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة وواضحة ومفهومة أو في شكل جداول إحصائية أو رسومات بيانية أو ما إلى ذلك (حسين ،2010).

كما يوجد بعض الخصائص:

●الحداثة: أي يجب أن تكون المعلومات متجددة وحديثة للاستفادة منها عند تقديمها لمتخذي القرار، حيث تلعب الحداثة دورًا مهمًّا في جودة المعلومات إذ تقل قيمة المعلومات بتقدمها.

●الصدق والثبات: هي إعطاء المعلومات نفس النتائج التي أعطيتها في كل مره استخدمت فيها أن تكون المعلومات التي يقدمها النظام تمتاز بالصدق والواقعية والتطابق مع معطيات الواقع شكلًا ومضمونًا وتوجيهًا.

●الإيجاز: أي تقديم المعلومات اللازمة من القرارات وما يناسبها مع متطلباته من المعلومات، إذ لابد من الإيجاز في المستوى الاستراتيجي دون الخوض في كم كبير من المعلومات عن الموضوع، ويمكن لمحللي النظم أن يساعدوا متخذي القرار على تحقيق هذه المهمة بطريقة منطقية.

●التنظيم: ويقصد به تقديم المعلومات بترتيب وتنسيق ضمن معايير محددة مسبقة كي يتم تعظيم الاستفادة منها (الفقهي،2010).

الشروط التي يجب أن تتوفر في المعلومات:

1. أن المعلومات يجب أن تخفض حالة عدم التأكد لدى متخذي القرار.

2. أن المعلومات يجب أن تزيد من معرفة مضافة إلى مدارك متخذي القرار، وقد يستفاد مستقبلًا منها لعملية اتخاذ القرار. وعليه لا تصبح البيانات معلومات إذا لم تتوفر فيها أحد الشرطين أعلاه. وفي هذه الحالة تكون عبارة عن بيانات مرتبة لا تصلح لأن تكون مدخلات لنظام جديد(الجزراوي،2009).

موثوقية المعلومات:

إن تلك التقنيات المتعلقة بتوثيق النظم تساعد المحاسبين بعدة نواحٍ، وكذلك تساعد المراقبين ومحللي النظم والطلبة باستخدام أدوات التوثيق لفهم وتوضيح وتطوير ومعالجة الأعمال المعقدة للوحدة الاقتصادية ونظم معلوماتها كما في نظام تخطيط موارد الوحدة الاقتصادية، على سبيل المثال، إذًا قبل كل شيء علينا دراسة النظام النموذجي لنظام تخطيط الموارد الذي من المحتمل أن يضم كل الأنشطة اللازمة ابتداءً من وصول أمر الزبون و انتقاء البضاعة اللازمة، شحن البضاعة، تسجيل البضاعة، تسجيل الفواتير اللازمة لهذه العمليات فضلًا عن ذلك فإن نظام المعلومات الذي يضم هذه الأنشطة يمكن أن يكون آليًا أي محوسبًا والذي يحتوي على الرموز المستخدمة لتوثيق النظام المحوسب والمستخدم من قبل كثير من الناس لمئات البرامج التي تنجز عمليًا. ووظائف الأقسام للوحدة الاقتصادية وتعالج آلاف الأحداث الاقتصادية ومئات متطلبات الإدارة المعلوماتية.

إن قيمة التوثيق الجيد للنظام يساعد المستخدمين والعاملين لفهم وتقويم النظام الحالي والمقترح وكذلك الاهتمام بشكل خاص بالمخططات التي تعمل في النظام.

إن هذه التقنيات عبارة عن مجموعة من الأدوات المستخدمة في عملية تحليل وتصميم وتوثيق نظم المعلومات ومن أكثر الأدوات شيوعًا هي المخططات وخرائط التدفق التي تستخدم لتدفق البيانات والمستندات فضلًا عن النظم والبرامج والتي من خلالها يتم توضيح كيف يعمل النظام؟ وكيف وماذا وأين يتم ادخال البيانات ومعالجتها وخزنها والمعلومات المستخرجة من النظام ورقابة النظام؟

إن تلك المخططات تعادل آلاف الكلمات اللازمة لتوضيح عمل النظام مما يوفر المال والوقت والجهد ويعطي قيمة الوحدة الاقتصادية إضافة إلى أنها معروفة عالميًّا إلى محللي النظم وتساعد المحاسبين على ما يأتي:

1. تحديد آلية عمل النظام المحاسبي الحالي وتقويمه من خلال الاطلاع على التوثيق المتعلق به.
2. تقويم نظام الرقابة الداخلية الحالي لغرض تحديد نقاط القوة أو الضعف فيه وتقويم التوصيات اللازمة لذلك وكذلك إمكانية تقويم النظام المقترح فيها إذا كان يلبي الحاجات المطلوبة.
3. المشاركة في تطوير النظام المحاسبي من خلال فهم وتحضير تقنيات التوثيق المذكور لتقويم النظام الحالي وفيها لو كانت هنالك حاجة تستدعي بوضع نظام بديل (حسين،2010).

التوثيق عبارة عن توصيف ووضع خرائط تدفق والقوائم والمطبوعات وأي وسيلة أخرى لتعريف أهداف وملامح نظم المعلومات بالإضافة إلى طريقة أداء النظام. ووضع معاير للتوثيق يساعد في وضع إطار للرقابة إلا إنها لا تخدم كمصدر موثوق به للمعلومات لمن يرغب في تشغيل وتطوير وتقييم نظام المعلومات. ولذلك فإن التوثيق يساعد العاملين الجدد لتعليم

كيفية تشغيل نظام المعلومات، والتوثيق يساعد محللي النظم وواضعي البرامج عند تصميم نظام جديد للمعلومات، كما إنه يساعد المراجع الخاص بالاستعانة بأدلة مرجعية خلال عملية الفحص لنظام الرقابة الداخلية المحاسبية.

التوثيق في ظل نظام الحاسب الآلي

توثيق النظم: وذلك يوصف الغرض من نظام التشغيل ووضع خرائط التدفق للنظام الحاسب وكذلك وصف المدخلات والمخرجات والملفات المستخدمة وتحديد أنواع الرقابة في نظام التشغيل.

وتوثيق النظم يتم أساسًا من محللي النظم ومستخدمي النظام وكذلك المراجعين، فعلى سبيل المثال: فإن التوثيق في نظام تشغيل البيانات للإنتاج سيكون مهمًا بالنسبة لمحللي النظم والمسؤولين عن إعاده تصميم نظام الإنتاج وكذلك محللي الرقابة على الإنتاج كما إن هذا النوع من التوثيق يهم المراجعين عند تقييم وسائل الرقابة في نظام تشغيل الإنتاج.

التوثيق لمستخدمي النظام:

ويهدف هذا إلى مساعدة مستخدمي النظام في معرفة أهداف نظام تشغيل النظام وإجراءات إدخال البيانات في المستندات الأولية، وإجراءات التأكد والتحقق من صحة البيانات، وأشكال القوائم والتقارير والأخطاء المحتمل حدوثها وإجراءات تصحيح الأخطاء وهذا النوع من التوثيق يهم المحاسبين والمتعاملين مع نظام المعلومات في إدخال البيانات واستخراج التقارير والقوائم (الدهراوي،2010م).

المبحث الثالث

الدراسة الميدانية

1) نبذة تاريخية عن المصرف:

تأسس مصرف المزارع التجاري في 1998/8/1نتيجة لدمج مصرفيين كبيرين هما: البنك التجاري السوداني وهو أول مصرف وطني أسس بالسودان في عام 1960وبنك المزارع التجاري للاستثمار والتنمية الريفية الذي أسس عام 1992مستهدفًا النهوض بالقطاع الزراعي والقطاعات ذات الصلة بالزراعة، وتم دمج المصرفين(جميل،2008)، وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع التجاري من أكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد من حيث عدد المساهمين، حيث يضم أكبر قاعدة للمساهمين بالسودان ويسعى المصرف إلى تحقيق أغراض استراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عمومًا وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة، بالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى، **كما** تتمثل الخدمات التي يقدمها المصرف في(موقع مصرف المزارع التجاري علي الانترنت www.fcbsudan.com).

1. تمويل المشاريع وتمويل الأفراد وتمويل الشركات.
2. بطاقات الائتمان وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. الخدمات المصرفية والخدمات المصرفة لكبار العملاء.
4. تمويل التجارة الخارجية والخدمات المصرفية بالهاتف وشهادات الاستثمار.

تتمثل الرؤية والرسالة والسمة القانونية للمصرف في(www.fcbsudan.com):

خدمة مصرفة شاملة متميزة خدمةً للمجتمع وتعزيزًا لحقوق المساهمين. وهو شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم بلغت 260,000,000 سهماً. وبلغ **رأس المال:**

رأس المال المصرح به 400,000,000 جنية سوداني.

رأس المال المدفوع 260,000,000 جنية سوداني.

أحرز الاكتتاب الثاني للمصرف نجاحًا كبيرًا في المرحلة الثانية له في ديسمبر 2014 م حيث تم الاكتتاب في60 مليون سهمًا بنسبة 100 % وذلك بفضل المساندة المستمرة من مجلس إدارة المصرف ممثلة في رئيس مجلس الإدارة وكبار المساهمين مثل الجهاز الاستثماري وصناديق الضمان الاجتماعي التي لعبت دوراً كبيرًا في إنجاح عملية الطرح وأصبح رأس مال المصرف **المدفوع** 26 مليون جنيه سوداني بنهاية عام 2014م، والتي قادت المصرف إلى مصاف المصارف من حيث التصنيف العالمي والداخلي بالبنك المركزي وهذا سيمكن المصرف من توظيف الموارد في القطاعات ذات الأولوية والقطاعات الإنتاجية مع زيادة العائد للمستثمرين وأصحاب الأسهم (www.fcbsudan.com).

2) تحليل البيانات:

تم تحليل البيانات المستجمعة من عينة الدراسة من موظفي مصرف المزارع التجاري البالغ عددها 40 استمارة تم توزيعها على بعض فرع مصرف المزارع التجاري، وتم تحليل البيانات المستخرجة من الاستمارة باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري من خلال برنامج التحليل الاحصائي (spss) وحرص الباحث على أن تحتوي المعلومات المستخرجة

على البيانات الأساسية للعمر والمؤهل وسنوات الخبرة وبيان ذلك كالآتي:

أولًا البيانات الأساسية:

1. جدول تحليل العمر:

العمر	التكرار	النسبة%
35-25	12	%30
45-35	4	%10
60-45	24	%60
المجموع	40	100

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول يلاحظ أن الذين تتراوح أعمارهم بين 45-60 بلغت نسبتهم 60% وهذا يدل على توفر أعمار عالية يملكون خبرات عالية من عينة الدراسة.

2. جدول تحليل المؤهل العلمي:

المؤهل	التكرار	النسبة
بكالوريوس	36	%90
دبلوم عالي	4	%10
ماجستير	0	%0

المؤهل	التكرار	النسبة
أخرى	0	%0
المجموع	40	100

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول يلاحظ أن الذين يحملون درجة البكالوريوس بلغت نسبتهم 90% والذين يحملون درجات أخرى بلغت نسبتهم 10%

3. جدول تحليل سنوات الخبرة:

الخبرة	التكرار	النسبة
1-10سنوات	12	%30
10-20	8	%20
أكثر من 20	20	%50
المجموع	10	100

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول يلاحظ أن الذين خبرتهم أكثر من 20 عامًا بلغت نسبتهم 50% وهذا يدل على توفر خبرة عالية.

4. جدول تحليل المستوى الوظيفي

المستوي الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	28	%70
مدير	4	%10
أخرى	8	%20
المجموع	40	100

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول يلاحظ أن نسبة المحاسبين بلغت 70% غير أن بقية الوظائف بلغت 30%.

5. جدول تحليل التخصص:

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	32	%80
مصارف	4	%10
اقتصاد	4	%10
نظم	0	%0
المجموع	40	100

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول يلاحظ أن نسبة المحاسبين بلغوا 80% وبقية التخصصات بلغت 20%.

6. جدول تحليل واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: وجود مخاطر لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرر	التكرار	قيمة الوسط	قيمة الانحراف	تفسير درجة الموافقة
1- وجود مخاطر عملية الإدخال غير المقصود لبيانات غير سلمية.	24	12	4	0	0	4.5	0.7071	موافقة بشدة
2- وجود مخاطر اشراك الموظفين في كلمات السر	28	12	0	0	0	4.6	0.516	موافقة بشدة
3- وجود مخاطر الدخول إلى البيانات غير المسموح بها للموظفين	8	24	0	4	4	3.7	1.250	موافق
4- وجود مخاطر سهولة سرقة البيانات والمعلومات	24	12	4	0	0	4.4	0.966	موافق بشدة

5- وجود مخاطر نظم المعلومات الناتجة عن تمرير البيانات بصورة غير صحيحة.	12	12	4	8	0	3.9	1.971	موافق

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول أعلاه يلاحظ الباحث في العبارة الاولى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على وجود مخاطر عملية الإدخال غير المقصود لبيانات غير سلمية حيث بلغ الوسط الحسابي لها 4.5بانحراف 0.7071 كما بلغ الوسط الحسابي للعبارة الثانية 4.6 بانحراف 0.516 وهذا يدل على وجود مخاطر إشراك الموظفين في كلمات السر كما أن غالبية أفراد العينة في العبارة الثالثة يوافقون على وجود مخاطر الدخول إلي البيانات غير المسموح بها للموظفين حيث بلغ الوسط الحسابي لها 3.7 بانحراف 1.250. وهذا يشير الي دلاله الموافقة الكلية على جميع عبارات العينة.

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه صحة الفرضية القائلة (وجود مخاطر لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية) وذلك من خلال نسبة الموافقة الظاهرة في الجدول أمام كل عبارة.

7. جدول الفرضية الثانية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التفسير
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرر	التكرار	قيمة الوسط	قيمة الانحراف	تفسير درجة الموافقة
1- تقوم إدارة المؤسسة بإصدار قرارات إدارية خاصة لتجنب مخاطر أمن المعلومات وموثوقيتها.	28	4	8	0	0	4.5	0.849	موافق بشدة
2- تتابع ادارة المؤسسة موظفي المعلومات في تنفيذ إجراءات المحاسبة.	20	12	4	4	0	4.2	1.03	موافق بشدة

3- تطبق ادارة المؤسسة الخصوصية على المعلومات.	24	12	4	0	0	4.5	0.707	موافق بشدة
4- تقوم ادارة المؤسسة بتحليل المخاطر الخاصة بأمن المعلومات.	16	16	8	0	0	4.2	0.788	موافق بشدة
5- تقدم ادارة المؤسسة لفحص الحماية المطبقة في المؤسسة.	24	12	0	0	0	4.6	0.516	موافق بشدة

إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاستبانة الالكترونية 2020.

من الجدول اعلاه يلاحظ الباحث في العبارة الأولى أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المؤسسة تقوم بإصدار قرارات إدارية خاصة لتجنب مخاطر أمن المعلومات وموثوقيتها حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 4.5 بانحراف 0.849 كما بلغ الوسط الحسابي للعبارة الثانية 4.2 بانحراف 1.03 وهذا يدل على أن جميع أفراد العينة يوافقون على أن إدارة المؤسسة تتابع موظفي المعلومات في تنفيذ إجراءات المحاسبة. كما بلغ الوسط الحسابي للعبارة الثالثة 4.5 بانحراف 0.707 وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على تطبق إدارة المؤسسة الخصوصية على المعلومات.

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه صحة الفرضية القائلة (وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر نظم المعلومات المحاسبية وموثوقية المعلومات) وذلك من خلال نسبة الموافقة الظاهرة في الجدول أمام كل عبارة.

الخلاصة:

تتمثل اهم نتائج هذا البحث في وجود مخاطر لنظم المعلومات المحاسبية منها خطر عملية الإدخال غير المقصود لبيانات غير سلمية وخطر إشراك الموظفين في كلمات السر يؤدي إلى خلل في موثوقية المعلومات المحاسبية كما أن وجود خطر الدخول إلى البيانات غير المسموح بها للموظفين ووجود خطر سهولة سرقة البيانات والمعلومات، ووجود مخاطر نظم المعلومات الناتجة عن تمرير البيانات بصورة غير صحيحة كما تقوم إدارة المؤسسة بإصدار قرارات إدارية خاصة لتجنب مخاطر أمن المعلومات وموثوقيتها وتتابع إدارة المؤسسة موظفي المعلومات في تنفيذ إجراءات المحاسبة كما أن تطبق إدارة المؤسسة الخصوصية على المعلومات و تقوم أيضًا بتحليل المخاطر الخاصة بأمن وسلامة المعلومات وفحصها.

كما يوصي الباحث جميع الطلاب بالاهتمام بعملية البحث العلمي وخصوصًا الجوانب التي تهتم بأمن وسلامة المعلومات المالية، لأنها معلومات ذات قيمة عالية تترتب عليها مجموعة من القرارات ذات الأهمية المتعلقة بمتخذ القرار.

المصادر والمراجع:

1- الجزراوي، وآخرون (2009 ***أساسيات نظم المعلومات المحاسبية*** دار الحكمة: - عمان –الاردن.

2- حسين، أحمد حسين علي (2011) ***نظم المعلومات المحاسبية***، منشورات جامعة الإسكندرية- مصر.

3- الدهراوي، كمال الدين مصطفى (2009)، ***نظم المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات***، المكتب الجامعي. الإسكندرية -مصر

4- الفقي، عبد الاله إبراهيم، (2010) ***نظم المعلومات المحوسبة*** جامعه الإسكندرية: كليه التجارة –مصر.

5- عبد الفتاح، سادات فيصل (2012) **نظام معلومات مقترح لمنح التمويل المصرفي**، *رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة*، جامعه النيلين، كلية الدراسات العليا – السودان.

6- الزعانين، علاء أحمد (2007) ***نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية***، الجامعة الإسلامية غزة رسالة ماجستير في المحاسبة- كلية التجارة- فلسطين.

7- موسى، أسامة محمد، (2010) ***دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة على البنوك التجارية في قطاع غزة***، رسالة ماجستير الجامعة الاسلامية غزة- فلسطين.

8- الشـــريف، الفاتح وآخرون، (2013) ***الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي***، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

9- المخادمة، أحمد (2007) ***أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة الشركات الأردنية***، مجلة المنارة جامعة مؤتة المجلد 13 العدد2، 2007.

المواقع الالكترونية:

10- تقرير مصـــرف المزارع التجاري، ***تقرير مجلس الإدارة للاجتماع العام العادي السنوي السابع عشر للمساهمين بالمصرف*** للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31م تاريخ انعقاد الاجتماع يوم الاثنين الموافق: 2015/3/3م.

11- *www.fcbsudan.com*.